مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 251 (من 5 إلى 12 مايو 2018)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

مقدمة 2

بطاقات الهوية الإلكترونية ومستقبل الخلافات حولها

أهمية بطاقة الهوية الإلكترونية والحاجة إليها 4

عملية توزيع الهوية الإلكترونية المتأخرة 4

لماذا الخلافات بشأن الهوية الإلكترونية؟ 5

مستقبل الخلافات 6

الفقر والبطالة؛ من تداعيات عدم الاستقرار السياسية والأمنية في أفغانستان

المسيرة الصاعدة لنسبة الفقر والبطالة 8

لماذا يواجه الأفغان الفقر والبطالة؟ 9

كيف يمكن مكافحة الفقر والبطالة؟ 10

مقدمة

بعد تأخير سنوات بدأت الحكومة الأفغانية رسميا علمية توزيع بطاقات الهوية الإلكترونية. هذه الخطوة تأتي من قبل رئيس الجمهورية في وقت هناك خلافات أمام توزيع مثل هذه البطاقة. حزب الجمعية الإسلامية أعلنت معارضتها بشدة، وفي مجلس النواب أيضا هناك مواقف موافقة وأخرى معارضة.

يقول المسؤولون الإداريون لتوزيع الهوية: لا تتوقف هذه العملية نتيجة للخلافات السياسية، وبعد أشهر ستبدأ العملية في المحافظات. ولكن بجانب المشكلات الأخرى هناك قلق بشأن العملية بسبب الخلافات السياسية.

ما هو مصير هذه الخلافات في النهاية؟ وهل هذه الخلافات تهدد هذه العملية أم لا؟ أسئلة بجانب الأسئلة الأخرى؛ تقرؤون الإجابة عنها في القسم الأول من التحليل الأسبوعي لمركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية.

القسم الثاني من التحليل حول نسبة الفقر والبطالة في البلاد. وفقا للتحقيق التي نشرته الإدارة المركزية للإحصاء في أفغانستان الأسبوع الماضي، فإن أكثر من نصف سكان أفغانستان يعيشون تحت خط الفقر. الفقر والبطالة مشكلتان يواجههما عامة الشعب الأفغاني بجانب المشكلات الأخرى، ولذلك اضطر كثير من الأفغان إلى ترك البلاد واللجوء إلى أروبا. لماذا ترتفع نسبة الفقر والبطالة يوما بعد يوم؟ وما هو حل هذه المشكلة؟ نحاول الإجابة هنا عن مثل هذين السؤالين.

بطاقات الهوية الإلكترونية ومستقبل الخلافات حولها

حكمت الله زلاند / مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

الحاجة إلى توزيع بطاقات الهوية الإلكترونية من أجل الشفافية في الانتخابات والحد من التزوير فيها، هو سبب تأخير الانتخابات البرلمانية ثلاث سنوات؛ ولكن ومع هذا التأخير بدأت الانتخابات من دون توزيع بطاقات الهوية، حاليا هناك تزوير واسع النطاق في عملية توزيع بطاقات الهوية الورقية.

بجانب قضية الانتخابات ولأسباب أخرى كان يجب توزيع بطاقات الهوية من قبل؛ ولكن واجهت هذه العملية موانع وتواجهها حتى الآن. الرئيس أشرف غني دشن هذه العملية باستلامه أول بطاقة في الثالث من شهر مايو؛ بينما ظهر الرئيس التنيفيذي الدكتور عبدالله عبدالله في مؤتمر صحفي وأبدى معارضته لهذا القرار للرئيس.

ما هي أهمية توزيع بطاقات الهوية الإلكترونية وما الحاجة إلى ذلك؟ ما هي الأسباب لوجود الخلافات حول هذه العملية؟ وما هو مصير هذه العملية في ظل هذه الخلافات؟ نحاول الإجابة عن هذه الأسئلة هنا.

أهمية بطاقة الهوية الإلكترونية والحاجة إليها

تعتبر عملية توزيع بطاقات الهوية الإلكترونية في أفغانستان مبادرة بين كثير من دول المنطقة ولها أهمية كبيرة لأسباب كثيرة، منها:

- الحد من التزوير في الانتخابات؛
- حفظ تكلفة توزيع البطاقات أو تسجيل أسماء الناخبين للانتخابات؛
- معرفة عدد السكان بشكل صحيح ودقيق؛
- الاستفادة من مزايا هذه البطاقة داخل البلاد وخارجها وفقا للمعايير الدولية؛
- تسهيل خدمات الجواز، ترخيص السيارات، إجازة القيادة، وثيقة الزواج وغيرها؛
- منع الأجانب من استلام بطاقة الهوية الأفغانية؛
- الحد من استلام شخص واحد لأكثر من بطاقة الهوية، ومخالفات أخرى ومنع الفساد الإداري؛
- ضبط الجرائم الجنائية وتسهيل معرفة المجرمين؛
- وغير ذلك.

هذه هي أمور مهمة لتأسيس الحكومة الإلكترونية لتقديم الخدمات من قبل أي دولة، وفي جمع الضرائب ودفعها، وفي التنمية الاقتصادية، وصناعة السياسات.

عملية توزيع الهوية الإلكترونية المتأخرة

بدأ المشروع العملي لتوزيع الهوية الإلكترونية لأول مرة عام ٢٠١٠ في شهر ديسمبر من قبل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وشركة أهلية باسم GTR بتوقيع عقد، وكان من المقرر أن يبدأ التوزيع في ثمانية أشهر؛ ولكن لم يبدأ التوزيع لأسباب غير معروفة.[1]

بعد ذلك في شهر مارس من عام ٢٠١٢ بهدف البدأ العملي لهذا المشروع وقع عقد بين وزارتي الاتصالات والداخلية لتبدأ توزيع الهوية الإلكترونية خلال ستة أشهر؛ ولكن لم تبدأ مرة أخرى لأسباب مختلفة غير معروفة.

[1] See online: http://mcit.gov.af/fa/news/273

أحد أسباب الخلاف في هذا المشروع هو الخلافات بشأن قانون الأحوال المدني، مع أنه تم تأييده من قبل البرلمان عام ٢٠١٣ ولكن قبل ذلك لم يوقع عليه الرئيس حامد كرزاي وتركه لرئيس من بعده.

بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الرئيس أشرف غني عام ٢٠١٤ شهر ديسمبر أيد قانون الأحوال المدنية في أن لا تكتب القومية أو الملة في بطاقة الهوية حسب المادة السادسة منه، لكن واجهت هذه المادة معارضة وانتهى بهذه العملية إلى صراع.

في النهاية الرئيس وبعد المشاورات في أمر تقنيني أيد الأصل المعدل من هذا القانون في شهر مارس من عام ٢٠١٧ وذكر فيه الخصوصية القومية والملة والدين. مجلس النواب رد هذا الأمر التقنيني وأيده مجلس الشيوخ، وشكلت لجنة من كلا المجلسين وأيد في النهاية هذا الأمر ولكن لم تنته المشكلة بشكل نهائي.

لماذا الخلافات بشأن الهوية الإلكترونية؟

ذكر الملة أو القومية قضية كان مانعا من توزيع الهوية الإلكترونية منذ سنوات. المعارضون لكتابة الملة يقولون: كلمة «أفغان» معناها «بشتون»، وكتابة أفغان في بطاقة هوية الجميع هو تزوير للهوية. موقف الجمعية الإسلامية يؤكد أيضا عدم الحاجة إلى ذكر الهوية القومية، ويكفي توزيع البطاقات بعنوان «جمهورية أفغانستان الإسلامية».[2]

من جانب آخر تصرح الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من الدستور الأساسي لأفغانستان على أن «كلمة أفغان تطلق على كل فرد من موطني أفغانستان». لذلك الموافقين لذكر كلمة «أفغان» يرون أن هذه العملية ليس فيها أي مشكلة من الناحية الحقوقية والقانونية ولا يحتاج هذا الموضوع إلى أي تشاور. لذلك قال الرئيس غني في اجتماع بعد تدشين هذه العملية: «ليس بحثنا حول كيفية دستورنا الأساسي، ولكن كيف نطبق القانون».[3]

السبب الآخر لتشديد الموافقين لذكر كلمة «أفغان» في البطاقة الإلكترونية على موقفهم هو أن من الناحية التاريخية والرسمية سمي سكان أفغانستان منذ السابق بالأفغان، وعلى مستوى العالم كل من يسكن في هذه الجغرافيا يعرف باسم الأفغان؛ ولذلك استخدام الهوية «أفغانستاني» أو «خراساني» أو أي هوية أخرى غير مقبول. كما أن في البلاد المختلفة هناك أقوام مختلفة تعرف بهوية واحدة؛ مثلا في أزبيكستان يعرفون باسم الأزبيك، وفي طاجيكستان باسم الطاجيك، وفي تركمنستان باسم التركمن إلخ.

[2] See online: http://www.bbc.com/persian/afghanistan-44003572

[3] See online: http://www.bbc.com/pashto/afghanistan-44030913

الو ئيس التنفيذي للحكومة مع أنه أبدى معارضته لهذه العملية، إلا أنه قال في المؤتمر أنه يعتز بهويته كـ"أفغان" و "مسلم"؛ ولما لم يكن هناك إجماع وطني حول الموضوع ولا يوجد هناك توافق بشأنه؛ رده وعده مخالفا للقانون، واستمراره ينتهي بالبلاد إلى الأزمة.

ويريد بعض السياسيين استغلال هذه القضية والعصبية القومية واللغوية في الدعاية لأنفسهم وتكثير جموعهم. ولذلك في كلا الطرفين هناك عدد من السياسيين يتحدثون لصالح الفرقة.

مع ذلك في الوقت الحالي مع استمرار هذه العملية لا يخشى أي صراع جدال؛ لأن كان قد شارك في تدشين هذه العملية مسؤولون كبار وسياسيون قوميون منهم رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الشيوخ، وابن النائب الأول للرئيس باتور دوستم، ووزير العمل والشؤون الاجتماعية فيض الله ذكي، والنائب الثاني للرئيس سرور دانش، ورئيس مجلس الأعلى للسلام محمد كريم خليلي، والنائب الأول للرئيس التنفيذي المهندس محمد خان ومسؤولون آخرون.

وفي الشبكات الاجتماعية أيضا يشاهد أن آراء عامة الأفغان تغيرت كثيرا، والشعب لا يريد الاستمرار في الخلافات حول هذه القضية.

مستقبل الخلافات

لو لم تستخدم بطاقات الهوية الإلكترونية في الانتخابات البرلمانية القادمة؛ فإن بدأ توزيع هذه الهوية إنجاز كبير ولها أهمية في إنهاء مشكلة التأخير لسنوات.

حاليا تتقدم عملية توزيع البطاقات الورقية والإلكترونية، وبعد الاتخابات القادمة يمكن تحديد مدة لإلغاء البطاقات الورقية. يبدو أن المشكلة تنحل بهذه الطريقة وفي الأشهر القادمة يضطر الشعب إلى استلام البطاقة الإلكترونية.

كما تقول إدارة الأحوال المدنية؛ يبدو أن هذه العملية لا تتوقف نتيجة للخلافات السياسية ويفتتح مكاتب التسجيل في المدن الكبيرة بعد عدة أشهر؛ ولكن قد تكون أمامها عقبات أيضا.

الخلافات الموجودة بشأن هذه العملية تحتاج إلى مواقف حاسمة؛ لأن تدخل بعض الأطراف في هذه القضية جعلت القضية غير قابلة للحل. استغلالا لكتابة القومية والملة في البطاقات الإلكترونية جعل البعض يتحدث عن تغيير اسم «أفغانستان» إلى «خراسان»، وهذا يحمل معه صورة لتعميق الخلافات والمشاجرات، وإذا أدت هذه القضية إلى مباحثات أخرى؛ قد يجعل الوصول إلى الحل غير ممكن.

الفقر والبطالة؛ من تداعيات عدم الاستقرار السياسية والأمنية في أفغانستان

ضياءالإسلام شيراني / مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

بعد الهجوم الأمريكي على أفغانستان، وبعد تأسيس النظام الجديد وحضور القوات الأجنبية في هذا البلد؛ بدأت آلاف المؤسسات والشركات والمنظمات الأهلية والخاصة الخارجية والداخلية فعالياتها، وهذا ساعد في توفير العمل لكثير من الأفغان، ولكن ومع خروج معظم القوات الأجنبية من البلد عام ٢٠١٤م واتجاه الوضع الأمني والسياسي إلى الأسوء؛ بدأ انتشار الفقر والبطالة في ازدياد.

الإدارة المركزية للإحصاء في أفغانستان، وبالتعاون الفني مع معهد (ICON) لمسح الوضع المعيشي؛ أجرت تحقيقا حول الوضع المعيشي للشعب الأفغاني عام ١٣٩٥هـ ش. يشير هذا التحقيق والذي نشرت نتائجه الأسبوع الماضي (١٦ ثور ١٣٩٧هـ ش) في الإعلام، أن ٥٤,٥ في المائة من الشعب الأفغاني يعيشون تحت خط الفقر، وهذا الرقم يشير إلى ارتفاع ١٦.٢ في المائة بالنسبة لعام ١٣٩١ هـ ش. طبقا لهذا التحقيق ارتفعت نسبة البطالة في أفغانستان من ٢٢ في المائة إلى ٢٤ في المائة.

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في أفغانستان تعهدت من جانبها على توفير مليوني فرصة عمل في ثلاثة أعوام القادمة، إلا أن الشعب الأفغاني لا يثقون بتنفيذ هذه الوعود نظرا للوضع المتجه إلى الأسوء للبلاد.

النسبة المتزايدة للفقر والبطالة في أفغانستان، أسبابها والطرق الناجعة لمكافحتها والحد من انتشارها في البلد؛ موضوعات نتحدث عنها في هذا التحليل.

المسيرة الصاعدة لنسبة الفقر والبطالة

مع اعتداء الاتحاد السوفييتي على أفغانستان واستمرار الحرب لبضعة عقود في البلاد؛ اضطر الملايين من الأفغان على النزوح من بلادهم وفقدوا ثرواتهم نتيجة لذلك، وارتفعت نسبة الفقر والبطالة بينهم بشدة، سيما خلال الحروب الأهلية في البلاد.

مع دخول القوات الدولية (الأجنبية) إلى أفغانستان عام ٢٠٠١م؛ جاءت مليارات الدولارات إلى أفغانستان، وشوهد تقدم في بعض القطاعات، ولكن نظرا للأرقام المقدمة من البنك الدولي؛ لم تنخفض نسبة الفقر والبطالة في أفغانستان بالنسبة للعالم فحسب؛ وإنما كانت في الارتفاع أيضا.

كان ٣٦,٣ في المائة من الشعب الأفغاني يعيشون تحت خط الفقر عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨م، وانخفضت هذه النسبة وفقا لتقرير البنك الدولي إلى ٣٥,٨ في المائة عامي ٢٠١١ و٢٠١٢م، وهذا لا يعد انخفاضا كبيرا. في تقرير آخر للبنك الدولي والحكومة الأفغانية والذي أعد عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤م، بدأ الوضع في الاتجاه إلى الأسوء، وارتفعت هذه النسبة مرة أخرى من ٣٥,٨ في المائة إلى ٣٩,١ في المائة في السنوات الأخيرة.[4]

بعد عام ٢٠١٤م وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية وبالنظر إلى نتائج التحقيق الأخير للإدارة المركزية للإحصاء في أفغانستان؛ أخذت الأزمة الاجتماعية في البلاد في شدة، لأن نتائج هذا التحقيق تشير إلى أن الوضع المعيشي للشعب أصبح أصعب من ذي قبل، وأن أكثر من نصف سكان أفغانستان يعيشون تحت خط الفقر.

من جهة أخرى الجهود المبذولة لتوفير العمل والتي لها علاقة مباشرة بالفقر؛ لم تكن ناجحة أو كانت على درجة منخفضة من النجاح. وفقا لإحصاء البنك الدولي من مجموع القوة العاملة في أفغانستان كانت ٤,٦ في المائة منها عاطلة عن العمل عام ٢٠٠١م. في العامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣م وصل هذا الرقم إلى ٤,٦ و٤,٩ في المائة. انخفضت

[4] The world bank, http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2017/05/08/poverty-afghanistan-rose-amidst-troop-withdrawal-poverty-update-2017

نسبة البطالة في البلاد إلى ٤,٥ في المائة عام ٢٠٠٤م، ولكن ارتفعت مرة أخرى إلى ٨,٥ في المائة عام ٢٠٠٥م، وكانت نسبة البطالة في أفغانستان في الارتفاع منذ ذلك الوقت.

وفقا لإحصائيات البنك الدولي كان عدد العالطلين عن العمل في أفغانستان حوالي مليوني شخص من مجموع القوة العاملة عام ٢٠١٤، وهذا يشير إلى نسبة ٢٣ في المائة من البطالة[5]، وهذا الرقم ارتفع الآن إلى ٤٠ في المائة وفقا لإحصائيات نقابة عمال الأفغان الوطنية.[6] أما نتائج المسح الذي أجرته الإدارة المركزية للإحصاء عام ١٣٩٥هـ ش تشير إلى أن ٢٤ في المائة من القوة العاملة في أفغانستان تعيش البطالة. وفقا لتقرير هذه المؤسسة يتوقع أن يبلغ ٣,٩ ملايين من الشباب سن العمل خلال خمس سنوات القادمة، ١,٦ مليون منهم سيدخلون سوق العمل، ونظرا لنسبة المشاركة الفعلية للقوة العاملة والعاطلة؛ سيبقى حوالي ٥٤٠ ألفا عاطلين عن العمل.

لماذا يواجه الأفغان الفقر والبطالة؟

سوء الوضع الأمني: الوضع الأمني السيء واستمرار الحرب في أفغانستان، أحد أهم العوامل لمشكلة الفقر والبطالة في أفغانستان. الوضع الأمني السيء سبب خروج الثروة والاستثمار من أفغانستان، بالإضافة إلى ذلك سدَّ الطريق أمام إنفاق الميزانيات المتوفرة لدى الوزارات في الحكومة الأفغانية. وهكذا عدم الاستثمار في قطاعات البنى التحتية والتي لديها القدرة على جذب القوة العاملة؛ سبب لأفغانستان أزمتي الفقر والبطالة.

عدم الاستقرار السياسي: عدم الاستقرار السياسي واستمرار الخلافات الداخلية بين السياسيين في الحكومة الأفغانية هو السبب في عدم تنفيذ البرامج والخطوات العملية والإجراءات الوقائية لمكافحة ظاهرتي الفقر والبطالة. كانت قيادات حكومة الوحدة الوطنية منذ عام ٢٠١٤م مشغولين بالمساومة على تقسيم الإدارات الحكومية والسلطة السياسية دون النظر إلى الأزمة الاجتماعية والوضع المعيشي للشعب الأفغاني، وهذا كان له تأثير سلبي على الوضع المعيشي للشعب.

[5] للمزيد من المعلومات، راجع الرابط التالي:
http://www.worldbank.org/en/country/afghanistan/overview

[6] راجع:
https://www.darivoa.com/a/thirty-nine-percent-of-afghans-are-jobless/4371996.html

الفساد الإداري: عدم الاستقرار السياسي والخلافات بين قيادات حكومة الوحدة الوطنية سبب انتشارا كبيرا للفساد الإداري في الدوائر الحكومية. والفساد الإداري بدوره هو السبب في أن يعيش مئات الآلاف من الشباب من دون عمل، في حين هناك عشرات الآلاف من الوظائف الشاغرة في الدوائر الحكومية، كما أن هناك مؤظفون خياليون كثر (لا وجود لهم).

انخفاض المساعدات الدولية: خفض المجتمع الدولي لمساعداته هو أحد أهم الأسباب الذي يتعلق به ازدياد الفقر والبطالة في أفغانستان. قدم المجتمع الدولي لأفغانستان خلال عقد ونصف العقد مليارات الدولارات من المساعدات، وكانت هذه المساعدات مؤثرة في توفير العمل ومكافحة الفقر والبطالة إلى حد كبير، ولكن لما لم يتم استغلال هذه المساعدات لتوفير الأعمال طويلة الأمد؛ مع انخفاضها ازداد الفقر والبطالة مرة أخرى.

نتائج المسح للإدارة المركزية الرسمية للإحصاء تشير إلى أن عدم الاستقرار، وخفض حضور المجتمع الدولي، وعودة اللاجئين، وخفض المساعدات الدولية؛ من أسباب ارتفاع نسبة الفقر والبطالة في أفغانستان.[7]

كيف يمكن مكافحة الفقر والبطالة؟

الفقر والبطالة لهما علاقة مباشرة باتخاذ الإجراءات العملية، والسياسات الجامعة والناجعة، والبرامج التي تؤدي إلى توفير الأعمال ذات مُدد طويلة. أفغانستان نظرا لموقعه الاستراتيجي وكثرة الموارد الطبيعية فيه، بلد له طاقات وفرص كثيرة بالقوة، والتي يمكن أن تكون مصدر آمال ورفاهية للشعب الأفغاني.

تعزيز التنمية الاقتصادية يعد أحد العوامل الأساسية لمكافحة الفقر والبطالة، ولها علاقة مباشرة مع تنمية الصناعة. والنيل من هذا الهدف يحتاج إلى إعداد للظروف والبيئة المناسبين لاستثمارات القطاع الخاص والتسهيلات لتوفير فرص عمل والتي ليست الحكومة الأفغانية موفقة في هذا المجال حتى الآن.

من جهة أخرى، أفغانستان بلد زراعي، والزراعة لها دور حيوي في نمو الاقتصاد هذا البلد. وفقا لنتائج المسح الأخير الذي قامت به الإدارة المركزية للإحصاء في أفغانستان فإن ٤٤ في المائة من القوة العاملة في أفغانستان مشغولة في الزراعة ويوفرون دخلهم من هذا القطاع. لو اهتمت الحكومة بانتقال المحصول الزراعي في البلد، وتوفير السوق المناسب، ورفع مستوى الإنتاج، وتوزيع الأسمدة الكيماوية والبذور الزراعية للمزارعين؛ ولو اهتمت بالإنتاج الداخلي؛ لاستطاع القطاع الزراعي لعب دور مهم في التنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر والبطالة.

[7] للمزيد من المعلومات، راجع نتائج المسح في الرابط التالي:
http://cso.gov.af/Content/files/Surveys/ALCS/Final%20Dari%20%20ALCS%20Highlights.pdf

إذا كان بلد ما لديه النمو الاقتصادي المطرد بشكل عام؛ هذا لا يكون سببا لتوفير الوظائف، والحصول على دخل مناسب، وتحسين الرفاهية الاجتماعية فحسب؛ وإنما له تأثير على جوانب أخرى مثل الأمن والسلام، والحكومة الناجحة، ومكافحة الفساد الإداري، والاستقرار السياسي.

من جانب آخر، حل مشكلة البطالة والفقر في البلاد مثل أي برنامج آخر يحتاج إلى استقرار الأمن، ولا يمكن للجهود المبذولة في المجال الاقتصادي أن تؤتي ثمارها المرجوة ما لم يستقر الأمن والسلام في البلد.

النهاية

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com

الموقع: www.csrskabul.com - www.csrskabul.net

هاتف المكتب: (+93) 202564049 – (+93) 784089590

كبير الباحثين في المركز: **حكمت الله زلاند** (+93) 775454048 hekmat.zaland@gmail.com

باحث ومسؤول تحليل الأسبوع: **ضياءالإسلام شيراني** (+93) 764747548 zi.shirani@gmail.com

باحث ومسؤول توزيع تحليل الأسبوع: **أحمدشاه راشد راشد** (+93) 784249421 ahmadshahr786@gmail.com